

من وزير المالية إلى

الموضوع: حول نسبة الفائدة الواجب إعتادها بعنوان القروض بين الشركات التي تنتمي
لنفس المجمع .
المرجع : مكتوبكم المؤرخ في 27 أكتوبر 2015

لقد بينتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركة مصدرة كليا تحصلت على فوائد
مقابل قروض أسندتها إلى شركات متفرعة عن الشركة الأم والى شركات تمتلك هي في
رأسمالها مساهمات غير هامة مبيين أن كل هذه الشركات مستقرة بالخارج وطلبتكم معرفة هل
يكون لنسبة الفوائد المحددة بين الأطراف تبعات جبائية باعتبار علاقات التبعية بينها.
جوابا يشرفني إعلامكم أن التشريع الجاري به العمل ضبط نسبة دنيا بـ 8 % بالنسبة للفوائد
المتعلقة بالمبالغ التي تضعها الشركة على ذمة شركائها وذلك بصرف النظر عن بلد إقامة
الشركاء. أما بالنسبة للفوائد مقابل القروض بين الأطراف الأخرى فيتم اعتماد، لضبط قاعدة
الضريبة للشركة المقرضة، النسبة المعمول بها بالسوق وذلك بصرف النظر عن وجود علاقات
تبعية من دونها.
هذا وإذا ثبت اعتماد الشركة موضوع مكتوبكم لنسبة تقل عن 8 % أو عن النسبة المعمول
بها بالسوق حسب الحالة يتم دمج الفوائد غير الموظفة ضمن قاعدة الضريبة على الشركات
الخاضعة لنسبة 25 %.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير و الإحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

الوزير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإسماء : حبيبة جراد اللواتي